

جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



النظام القانوني للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
في التشريع الجزائري

مذكرة في إطار نيل مقترحات شهادة الماستر

تخصص قانون عقاري

تحت إشراف الدكتور:

✍ عمران عائشة

إعداد الطالبين:

✍ قحوي خديجة

✍ شاي هجرية

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

عليانجي محمد الوهاب

عمران عائشة

خلوي مسعود

✍ الدكتور:

✍ الدكتور:

✍ الدكتور:

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرفان

شكر و تقدير

الحمد لله الذي ذلت له الثقلان سبحانه و تعالى الذي خلق الإنسان له البيان،
فالحمد لله الذي أتم علينا نعمة التوفيق لإتمام هذه المذكرة
و لإتباعنا سنة الهادي المصطفى صلى الله عليه
وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله."
فإننا نوجه جزيل الشكر و خالص الامتنان إلى الدكتورة الفاضلة
عمران عائشة
لما أمدته لنا من توجيهات و لم تبخل علينا بنصائحها القيمة
و إرشادنا.
كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الدكتورة الأفاضل
أعضاء لجنة المناقشة لصرف جزء من وقتهم الثمين
لقراءة هذه المذكرة
كما لا ننسى الأساتذة الأفاضل أساتذة تخصص القانون
العقاري بتقديم كلمة شكر و عرفان
و نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من
بعيد في انجاز هذه المذكرة



إهداء

الإهداء

إلى منبع الحنان و فيض الحب التي سهرت على
تربيتنا و تعلمنا و منحتنا عطفها و حنانها،
كانت ولا زالت الشمعة التي تنير دربنا
أمي الغالية حفظها الله ورعاها
إلى أبي الذي منحنا الثقة و العلم و الرعاية
أبي الغالي حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل من شاركنا هذا العمل و لو بكلمة
إلى كل أساتذة كلية الحقوق دون استثناء
إلى كل الأصدقاء والأحبة

خديجة



الإهداء

إلى منبع الحنان و فيض الحب التي سهرت على
تربيتي وتعليمي ومنحتني عطفها و حنانها،
كانت الشمعة التي تنير دربي
أمي الغالية رحمها الله
إلى أبي الذي منحني الثقة و العلم و الرعاية
أبي الغالي رحمه الله

إلى زوجي الذي كان ولا يزال سندي في الحياة
إلى أولادي محمد إسلام، جمال عبد الرحيم، عائشة دلال حفظهم الله ورعاهم

إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل من شاركنا هذا العمل و لو بكلمة
إلى كل أساتذة كلية الحقوق دون استثناء
إلى كل الأصدقاء والأحبة

هجيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

يا ربي إن أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإن
أعطيتني تواضعا فلا تأخذ إعترازي بكرامتي وإذا أسأت
للناس فأمحي شجاعة العفو

أمين يا رب العاملين



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

1- النصوص القانونية:

أ) النصوص التشريعية:

(1) الأمر رقم: 153/09، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها.

(2) الأمر رقم: 04/08، مؤرخ في: 2002/09/01 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

(3) القانون المدني، معدل ومتمم.

(4) المرسوم التشريعي 93/09، مؤرخ في: 01 مارس 1993، يتعلق بالنشاط العقاري، ج.ر. عدد 14 صادر في: 1993.

(5) الأمر رقم: 11/06، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

(6) الأمر رقم: 01/03، مؤرخ في: 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج.ر. عدد 11 الصادر في: 19 فيفري 2003.

(7) الأمر رقم: 11/06، المحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

(8) الأمر رقم: 55/95، مؤرخ في 15 فيفري 1995، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج.ر. عدد 15، صادر في: 19 مارس 1995.

(9) الامر 04/08، مؤرخ في: 01 سبتمبر 2008، يحدد شروط منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، ج.ر. عدد 49، صادر في: 03 سبتمبر 2008.

(10) الامر 58/75، مؤرخ في: 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني: معدل ومتمم، على موقع الامانة العامة للحكومة : www.joradp.dz-Acivil.pdf

ب) النصوص التنظيمية:

- 11) المرسوم التنفيذي 20/10، يتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها.
- 12) المرسوم التنفيذي رقم: 119/07، يتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتحديد قانونها الأساسي.
- 13) المرسوم التنفيذي رقم: 153/09، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها.
- 14) المرسوم التنفيذي رقم: 247/94 مؤرخ في: 10 أوت 1994 يحدد لصلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، ج.ر. عدد 53، صادر في 21 أوت 1994.
- 15) المرسوم التنفيذي رقم: 189/08، يحدد لصلاحيات وزير السكن والعمران، مؤرخ في: 01 جويلية 2008 ج.ر، عدد 37، صادر في 06 جويلية 2008.
- 16) المرسوم التنفيذي رقم: 453/02، مؤرخ في: 21 ديسمبر 2002 يحدد لصلاحيات وزير التجارة، ج.ر. عدد 05، صادر في: 22 ديسمبر 2002.
- 17) المرسوم التنفيذي رقم: 241/14، مؤرخ في: 27 أوت 2014، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم، ج.ر. عدد 52، صادر في: 14 سبتمبر 2014.
- 18) المرسوم التنفيذي رقم: 165/89، مؤرخ في: 29 أوت 1989، يحدد لصلاحيات وزير
- 19) المرسوم التنفيذي رقم: 258/10، مؤرخ في: 21 أكتوبر 2010، يحدد لصلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة، ج.ر. عدد 64، صادرة في: 28 أكتوبر 2010

2- الكتب:

- 20) بلكعيات مراد، العقار الصناعي في الجزائر مع أحدث القوانين، جامعة الأغواط، الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2017.
- 21) سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، دراسة مقارنة، ط05، مطبعة عين شمس، مصر، سنة 1991.

3- الرسائل والمذكرات:

أ) الرسائل:

(22) خوادجية سميحة حنان، النظام القانوني للعقار الصناعي في الجزائر، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013.

(23) معيفي لعزیز، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، سنة 2015.

ب) المذكرات:

(24) بركان عبد الغني، سياسة الاستثمار وحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، سنة 2010.

(25) بوجملين وليد، سلطات الضبط الاقتصادي في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

(26) بوشنة ليلي، النظام القانوني لعقد الامتياز في ظل الأمر رقم: 04/06، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون عام للأعمال، كلية الحقوق، جامعة بجاية، سنة 2013.

(27) تاتولت فاطمة، المعالجة القانونية للعقار الصناعي في ضوء التشريع والإجتihad القضائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون العقاري، كلية الحقوق، الجزائر، سنة 2015.

(28) تزيوريوسف، الإطار القانوني لحرية الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2011.

(29) ساسي سليم، النظام القانوني الاستغلال العقاري الصناعي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، دفعة 17، سنة 2009/2006.

(30) عسالي نفيسة، المجلس الوطني للاستثمار، كآلية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون عام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، سنة 2013.

- 31) لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للإستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2012.
- 32) محمد مصطفى محمود القدرة، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم المحاسبة والتنمية، المجمع الاسلامي، غزة، 2007.
- 33) مدورحي، التعمير واليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية، دراسة حالة، ورقلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المدنية، جامعة باتنة، 2012.
- 34) موهوبي محفوظ، مركز العقار في منظور قانون الاستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة بومرداس، سنة 2009.
- ج) مذكرة ماستر:
- 35) صحراوي العربي، إدارة أملاك الدولة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014.
- 36) منقلي يمينه طاشور ديهنة، استغلال العقار الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مولود معمري، جامعة تيزي وزو، 2013/2014.

4- المقالات والمداخلات

أ) المقالات:

- 37) بلكعيات مراد، دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.
- 38) بوحفصة جلاب نغاعة، الانتخابات الرئاسية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، عدد 22، الجزائر، 2009.
- ب) محمد حجازي، "إشكاليات العقار الصناعي الفلاحي وتأثيرها على الاستثمار في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدارسات، عدد 16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2012.

ت) المداخلات:

39) بن شعلال الحميد، "عقد الامتياز كآلية لخصوصية تسيير المرفق العام في الجزائر" مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول اثر التحولات الاقتصادية على المنظومة القانونية يوم: 30 نوفمبر 2011، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، (منشورة في أعمال الملتقى).

40) بن طيبة صونية، استراتيجية التنمية الصناعية في ظل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني حول الاستثمار العقاري في الجزائر جامعة الوادي يوم: 11 و 12 ديسمبر 2013.

41) سماعيل فوزي وخروف منير، ملتقى وطني حول "تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر" مداخلة أقيمت حول مدخل إلى المناطق الصناعية والمناخ الاستثماري (دراسة مقارنة لمجموعة من البلدان) يومي 19 و 20 أكتوبر 2015، جامعة الجزائر، (منشور في أعمال الملتقى).

ج) المقالات في الجرائد الوطنية:

42) احمد ح، "الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تمنح ستة وعاءات عقارية بمنطقة النشاطات الصناعية لاستغلالها من طرف المستثمرين"، جريدة الفجر، يوم 20 جوان 2010، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elfajr.com>

43) الجلسات الوطنية للبناء والأشغال العمومية، جريدة الخبر، يوم 05 فيفري 2014، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elkhabar.com>.

44) بن عبد الرحمن سليم، "الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تقيم 42 منطقة صناعية بمواصفات دولية" جريدة الخبر، 29 ماي 2012، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elkabar.com>.

45) تقارير الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري منشور على الموقع WWW.ANIREF.DZ

46) حفيظ ص، تحويل مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إلى التطوير والإنشاء، جريدة الخبر يوم 31 مارس 2011 <http://www.elhkaber.com>.

47) حمليل نورة، دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في ضبط وتسيير العقار الصناعي في الجزائر، المجلة النقدية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 212.

48) راضية ب، مديرة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تصرح "منحنا أكثر من 145 هكتار سنة 2010 لانجاز المشاريع الاستثمارية، جريدة الفجر، يوم 17 جانفي 2011، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elfajr.com>.

49) سامية ب، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تقترح مشروع الإنشاء 20 منطقة صناعية، جريدة المحور، يوم 04 ماي 2010، <http://www.elmihwar.com>

50) صلاح عثمان، ماهو الدومين العام والدومين الخاص وهل يظهر احدهما أو كلاهما بالميزانية وبأي جانب يفصح عنه، نشر على الموقع التالي: <http://www.bayt.com>

51) - عز الدين ب، "الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري العقار الصناعي يسجل ارتفاعا قويا في: 2013" نشر في الخبر، يوم 16 ماي 2014، منشورة على الموقع التالي: <http://www.ehkhbar.com>

52) كريم ع، "اغتصاب 4 آلاف الأراضي الخصبة لانجاز مناطق صناعية"، جريدة الخبر، نوفمبر 2014، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elkhbar.com>

53) كمال ب، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري "تمنح 44 حق امتياز من أصل 56 موزعة على 13 ولاية، جريدة المساء يوم: 23 أوت 2010، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elmassa.com>

54) لامية ل، "حصيلة الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تعرف انتعاش ملحوظ في سوق العقار الصناعي لسنة 2010" جريدة الفجر، يوم 20 سبتمبر 2013، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elfajr.com>

55) - محمود ب، "الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري" العقار الصناعي يسجل ارتفاعا قويا سنة 2013، جريدة الخبر، يوم 16 ماي 2014، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elkhaber.com>

56) معيفي لعزیز، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 02 سنة 2016 جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.

57) هدى ن، المدير الجهوي لوكالة انيراف للجزائر "منح 40 أصل عقاري للاستثمارات قيمتها 420 مليار سنتيم"، جريدة المساء، يوم 27/مارس 2010، منشورة على الموقع التالي: <http://www.elmassa.com>

ثانيا: باللغة الفرنسية:

58)- MAKBOUL elhadi. « Présentation de l'aniref » seminer sur les zones industrielles et le développement locale. bejai.2011

59) - « l'ANIREF a été créé par le décret exécutif 07/119 du 23Avril2007, cette agence a été instituée sous forme d'EPIC(établissement public à caractère industriel et commercial) » MOKRAOUI HASSIBA,L'ANIREF: vecteur de la promotion industriel, ANIREF voice, bulletin d'information trimestriel, N°00,Decembre2008,P5. _



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

[شكر وعرفان](#)

[الاهداء](#)

[المقدمة](#)

أ- د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للوكالة الوطنية العقارية في التشريع الجزائري

المبحث الأول: تأسيس الوكالة الوطنية للوسطة و الضبط العقاري 8

المطلب الأول: تعريف الوكالة و طبيعتها القانونية 8

الفرع الأول: تعريف الوكالة و الهدف من إنشائها 8

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للوكالة 11

المطلب الثاني: الهياكل المركزية و اللامركزية للوكالة 13

الفرع الأول: الهياكل المركزية للوكالة 13

الفرع الثاني: الهياكل اللامركزية 27

المبحث الثاني: علاقة الوكالة بالأجهزة الأخرى 28

المطلب الأول: علاقة الوكالة الوطنية بالسلطة الوصية 29

الفرع الأول: مظاهر علاقة الوكالة بالسلطة الوصية 29

الفرع الثاني: آثار علاقة الوكالة بالسلطة الوصية 30

المطلب الثاني: علاقة الوكالة بالأجهزة ذات الطبع العقاري 31

الفرع الأول: علاقة الوكالة مع مديرية أملاك الدولة 31

الفرع الثاني: علاقة الوكالة مع اللجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار و ضبط العقار ... 33

خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني: الإطار الوظيفي للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشريع الجزائري

- المبحث الأول: مهام ومجال إختصاص الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري 49
- المطلب الأول: مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري 49
- الفرع الأول: مهام التسيير والوساطة العقارية للوكالة 50
- الفرع الثاني: مهمة الترقية العقارية والضبط العقاري 57
- المطلب الثاني: مجال إختصاص الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري 61
- الفرع الأول: تسيير الأملاك الوطنية الخاصة للدولة 61
- الفرع الثاني: نوع الأملاك الوطنية الخاصة "المدرجة ضمن الوكالة" 63
- المبحث الثاني: مساهمة الوكالة في ترقية مناخ الاستثمار 66
- المطلب الأول: أسباب توجه الوكالة نحو ترقية مناخ الاستثمار 66
- الفرع الأول: فتح الاستثمار للخوائص 66
- الفرع الثاني: أزمة العقار الصناعي 68
- المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن توجه إختصاصات الوكالة لترقية مناخ الاستثمار 73
- الفرع الأول: إيجابيات توجه إختصاصات الوكالة لترقية مناخ الاستثمار 73
- الفرع الثاني: سلبيات توجه إختصاصات الوكالة لترقية مناخ الاستثمار 74
- خلاصة الفصل : 76

المُلَخَّص

المخلص

في إطار إعادة النظر في الهيكل المسير للعقار الصناعي في الجزائر وطريقة تسييره استحدث الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري والتي تعتبر من أهم الأجهزة المسيرة للعقار فهي مؤسسة عمومية تمثل الدولة في هذا المجال مهمتها الأساسية ترقية حافظتها العقارية المتمثلة في الأملاك الخاصة للدولة والأصول المتبقية والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية.

وذلك بتسييرها وضبطها وممارسة الوساطة العقارية للربط بين المستثمرين ومالكي العقار من خلال الوكالة الوطنية حاولنا الإجابة في هذه المذكرة على جميع التساؤلات التي تدور حول نظام وهيكله وعلاقات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري والنتائج المترتبة على ممارستها لمهامها.

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للوكالة الوطنية

للموساطة والضبط العقاري

الفصل الثاني:

الإطار الوظيفي للوكالة الوطنية

للموساطة والضبط العقاري

الخاتمة